افتتاح مبهر لمهرجان «الجنادرية 25» واتجاه واضح للحوار مع الآخر

■ الرياض - د ب أ

□ اتفق حضور حفل افتتاح فعاليات الدورة الـ 25 للمهرجان الوطني السعودي للتراث والثقافة «الجنادرية» مساء أمس الأول (الأربعاء) على وجود تغير كبير في شكل وتنظيم المهرجان يوحي بتغيير «موازٍ في التفكير السعودي الذي بات أكثر انفتاحاً على العالم وأكثر تقبلاً لدور المرأة في التنمية».

وافتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المهرجان بقرية الجنادرية بالعاصمة (الرياض) في احتفال مبهر شارك فيه ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، إضافة إلى الآلاف من الفنيين والمنظمين والفنانين والكتاب والمثقفين والسياسيين والدبلوماسيين. وشهد الحفل كثيراً من الإشارات الواضحة على وجود انفتاح واسع على الآخر بداية من الشعار الذي رفعه المهرجان هذا العام «عالم واحد وثقافات متعددة»، إلى اختيار فرنسا كضيف شرف الدورة، بما يعني أن السعودية كأحد أهم دول منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، قررت أن تقود الحوار مع الغرب بما يضمن وصول الصوت الإسلامي واضحاً من دون لبس. وضم حفل الافتتاح كثيراً من الشخصيات المتباينة المواقف والآراء والجنسيات والأديان والمذاهب، في دليل على ضرورة الحوار بين الجميع كسبيل وحيد للتخلص من الإرهاب والتعصب والكراهية المتبادلة بين الشعوب والتي أشير إليها كمكمل لمبادرة العاهل السعودي للحوار بين الأديان.

بدأ حفل الافتتاح عصر أمس الأول (الأربعاء) بسباق للهجن، ثم افتتح الملك عبدالله معرضاً للصور يضم لقطات من الدورات السابقة للمهرجان منذ انطلاقه قبل أن يتجول على الأجنحة المختلفة التي عجت بها القرية الواسعة التي تضم المهرجان والتي تعبر عن مناطق ومدن المملكة المختلفة وعدد من الدول المشاركة وبينها فرنسا. وكرم المهرجان الأديب والشاعر السعودي عبدالله بن إدريس كما كرم عدداً ممن شاركوا في تنظيم الحفل والمهرجان.

الملك يشارك في عرضة خلال افتتاح مهرجان الجنادرية مع العاهل السعودي (أ.ف.ب)

وقال وزير الثقافة الفرنسي فريدريك ميتران في كلمته خلال حفل الافتتاح «أرادت فرنسا أن تعبر بدورها عن تقديرها للقناعات الراسخة لخادم الحرمين الشريفين لصالح الحوار بين الشعوب والأديان والحضارات وتستجيب لرغبة قديمة للعالم العربي في التعرف على عوالم جديدة وتطلعاتهم التي جعلتهم كما جعلت الشعب الفرنسي يتطلعون إلى ما وراء الأفق سعياً وراء قدر يرفع من شأنهم».

وبات واضحاً من خلال الأوبريت الغنائي الذي اختتم به حفل الافتتاح مدى التغير الكبير في أسلوب التفكير السعودي تجاه كثير من القضايا، فقد ضم الأوبريت الذي كتبه الشاعر «ساري» كثيراً من المعاني لدولة الحداثة والانفتاح على الآخر التي لا تتجاهل أبداً الموروثات والقيم الأصيلة لكنها تتعامل مع الواقع بما يناسبه. وتقول إحدى لوحات الأوبريت «من يكفرنا نقول قولنا قول الرسول والسند كله عدول هل شققت قلوبنا» و «لا يحسبون الجهاد سعي في الأرض وفساد الجهاد إنك توقف دون عزة هالبلاد، من لبس ثوب الديانة غدر وإرهاب وخيانة، خاين خان الأمانة ما يدنس سورنا، ومن قتل نفس بريئة ظالم ونفسه دنيئة دونه سيوف جريئة، ما يطفي نورنا».

وجاء تكليف المطرب العراقي ماجد المهندس بتلحين الأوبريت تعبيراً صريحاً عن حالة الانفتاح الفكري والثقافي السعودي، حيث إن المهندس حصل على الجنسية السعودية فقط قبل أشهر قليلة ولم يسبق أن لحن أو شارك فنان غير سعودي في تلحين أوبريت الجنادرية، لكن المهندس كان موفقاً بشهادة الجميع ومنح الأوبريت طابعاً متجدداً ونكهة مختلفة تماماً. كما كان واضحاً أن دور المرأة في المملكة بات واقعاً لا يمكن إنكاره حيث ظهرت لوحة نسائية كاملة بصوت المطربتين اللبنانيتين يارا وفدوى المالكي – وإن لم تظهر المطربتان على المسرح إلا عبر صوتيهما – كافٍ للدلالة على تغيير مجتمعي فيما يخص النظرة السعودية المحافظة للمرأة التي يمنع حتى الآن ظهورها بشكل رسمي. وتقول اللوحة النسائية «إحنا شقائق هالرجال، قول النبي ما به جداً وأحلامنا مهما تكون أحلامنا، والله ما نرضى بغير إسلامنا» وتضيف «بنت السعودية وفية، وحقوقها ما هي هدية، مادام رب الكون شرعها لنبيه، كرم المرأة وجنبها الأذية».

وافتتح المهرجان مساء أمس النشاط الثقافي الذي يضم العديد من الندوات الأدبية والشعرية بمشاركة مثقفين سعوديين وعرب وأجانب إضافة إلى محاضرات عدة لشخصيات بارزة.

الكتل العراقية تستبق نتائج الانتخابات بتحالفات لتشكيل الحكومة

■ بغداد - أ ف ب

□ بدأت الكتل التي حققت تقدماً في الانتخابات التشريعية العراقية تحركاتها لاستطلاع إمكانية إقامة تحالفات قبل تشكيل الحكومة المقبلة مستبقة الإعلان عن النتائج النهائية، في حين تؤكد مصادر رئيس الوزراء وجود محاولات لتأليب الكتل ضده.

وقالت المرشحة عن قائمة «العراقية» بزعامة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، انتصار علاوي إن «الأكراد عنصر مهم بالنسبة للعراق» في إشارة إلى زيارة علاوي للزعيم الكردي مسعود بارزاني السبت الماضي. وأضافت نجري محادثات وحوارات مع الكل، لكن لم يتم التحالف رسمياً مع أي كتلة حتى الآن».

وتضم «العراقية» ذات الاتجاه العلماني العديد من كبار السياسيين والشخصيات العربية السنية. وأوضحت انتصار علاوي رداً على سؤال عن إمكانية التحالف مع رئيس الوزراء نوري المالكي، أن «حكومته ذات طابع طائفي كما أنها حكومة محاصصة، لم تحقق الكثير في العديد من المجالات، و خصوصاً الأمني منها فهناك فساد إداري ومالي مستشر، فكيف نشارك في حكومة برئاسة المالكي؟». وختمت قائلة «لقد سبق وأن شاركنا في حكومة المالكي على أساس أنها حكومة وحدة وطنية لكن بمرور الوقت اكتشفنا أنها ذات طابع طائفي ومحاصصة». يذكر أن قائمة علاوي كانت ممثلة بخمس وزراء في حكومة المالكي. من جهته، قال المتحدث باسم التحالف الكردستاني في أربيل، سامي شورش «ليس مهماً تحديد من هو الأقرب إلى الأكراد بل البرنامج الذي يقدمونه، وحتى هذه اللحظة لم تتضح ملامح البرامج السياسية لهؤلاء السياسيين». وأضاف وزير الثقافة السابق في حكومة إقليم كردستان «إذا اتضحت هذه البرامج من خلال الاجتماعات عقب الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات، عندها سيقرر الأكراد موقفهم الرسمي».**

وتابع إن ذلك سيكون «من خلال التزامهم ببعض الشروط الأساسية في الدستور وموقفهم من تطبيق المادة 140 في (استفتاء في المناطق المتنازع عليها) والديمقراطية».

وأكد انه «لا يمكن طرح الأسماء قبل رؤية البرامج السياسية لهذه الشخصيات». من جهته، قال النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى حميد المعلا الساعدي «ننتظر إعلان النتائج النهائية حتى نعرف الشخص الأوفر حظا لمنصب رئاسة الوزراء، لكننا بالطبع نفضل الرجل الذي نريد وهو عادل عبد المهدي».

إلا انه سرعان ما استدرك قائلا «لكن كل المرشحين أصحاب كفاءات وإذا لم يشعروا بأنهم كذلك لما رشحوا أنفسهم لهذا المنصب».

والمجلس الإسلامي الأعلى منضو ضمن «الائتلاف الوطني العراقي» الذي يضم الأحزاب الشيعية باستثناء حزب الدعوة.

وتابع الساعدي «لا توجد خطوط حمراء على أي شخص، وهذا يشمل الجميع دون استثناء، نحن منفتحون على الجميع وبشكل عام لا يوجد خط احمر على من اختاره الشعب العراقي سواء كان المالكي أو غيره».

وختم مؤكدا «لدينا محادثات مع الجميع وهي معلنة مثل التحالف الكردستاني والعراقية والحزب الإسلامي وغيرهم، لا اتفاقات رسمية حتى الآن. أن الأمر كناية عن مجرد طرح أفكار والجميع بانتظار النتائج». بدوره، قال علي الموسوي مستشار المالكي لفرانس برس «هناك محاولات مبرمجة لتأليب الكتل ضد ائتلاف دولة القانون والمالكي». لكنه استدرك موضحا «ستتم مخاطبة كل القوائم دون استثناء لتشكيل الحكومة. لكن قد يكون التحالف الكردستاني والتوافق وبعض أطراف القائمة العراقية والائتلاف الوطني والكتل الصغيرة اقرب إلى ائتلاف دولة القانون». وعبر عن قناعته بان «المفاوضات ستكون أسهل نظرا لما اكتسبته الكتل السياسية من خبرة وممارسة طيلة الفترة الماضية للتوصل إلى نقاط مشتركة واتفاقات مرضية للأطراف المتحاورة».

وأظهرت نتائج أولية أن ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي يحل في الطليعة في بغداد وست محافظات جنوبية، يليه علاوي في خمس محافظات في الشمال والغرب والوسط ومن ثم الائتلاف الشيعي.

واعتبر الموسوي أن «الحكومة ستكون لغالبية سياسية. فقد ندد المالكي مرارا بفشل حكومة التوافق واعتبرها شكلا آخر من المحاصصة. انه عازم على تشكيلها بعيدا عن الجاذبات الطائفية والحزبية ويكون الوزراء فيها مسئولين أمامه وليس أمام كتلهم».

ورأى أن «الجهد والوقت اللازمين لتحقيق غالبية نيابية تدعم الحكومة سيكون دون شك اقل من الجهود التي نحتاجها لتحقيق إجماع برلماني على تشكيلتها خصوصا أن رئيس الوزراء يمتلك ما يشبه التفويض الشعبي كما أن الكتلة البرلمانية الكبيرة ستمنحه المزيد من القوة في مهمته سواء أثناء تشكيل الحكومة أو بعدها».

وختم قائلا «من حسن الحظ أن الائتلافات لا تستطيع ادعاء احتكار طائفة بعينها (...) ربما تتغلب قائمة على أخرى بهذا اللون أو ذاك، لكن من المؤكد أنها لا ترقى إلى مستوى التمثيل (الطائفي) كما في الانتخابات البرلمانية السابقة».

جانب من عملية فرز الأصوات (رويترز)

هل سيكون جعفر محمد باقر الصدر رئيساً للحكومة العراقية المقبلة

■ بغداد - نينا

□ توقعت مصادر سياسية احتمال ترشيح جعفر محمد باقر الصدر لرئاسة الحكومة المقبلة ليكون الشخصية غير المتوقعة التي تحدثت عنها مصادر دبلوماسية أجنبية.

والصدر هو نجل المرجع الديني السيد محمد باقر الصدر الذي أعدمه النظام السابق في التاسع من أبريل/ نيسان العام 1980، ومن المتوقع أن يكون ترشيحه مفاجأة كبيرة لدى الأوساط السياسية والشعبية العراقية.

وجعفر محمد باقر الصدر شاب في الأربعين من العمر ومرشح في قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وكانت تلك المصادر أشارت إلى احتمالية ترشيح شخصية من ائتلاف دولة القانون بديلة عن المالكي في حالة اعتراضات من بعض الكتل السياسية على ترشيح المالكي لولاية ثانية.

وبالرغم من هذه التسريبات إلا أن ائتلاف دولة القانون نفى بشدة هذه الأنباء وعلى لسان المتحدث باسم القائمة النائب حسن السنيد وقال لـ (نينا): «إن ائتلاف دولة القانون مازال مصراً على ترشيح المالكي لرئاسة الحكومة وان الأنباء التي تحدثت عن غيره عارية عن الصحة».

وأضاف السنيد: «أن المباحثات بين الكتل الفائزة ستبدأ الأسبوع المقبل لتشكيل الحكومة وسنصر على ترشيح المالكي لولاية ثانية».

ويرى مراقبون أن السيد جعفر الصدر ربما يمثل حلا وسطا، إذ إن اغلب أطراف الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف العراقية الانتخابي لا ترغب بان يتولى رئيس الوزراء نوري المالكي ولاية ثانية بسبب ما وصفوه حينها بتفرد المالكي بالسلطة. وفي هذه الحالة ربما يؤدي ترشيح المالكي إلى عدم إعطاء هذه الكتل أصواتها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن والد السيد جعفر الصدر يطلق عليه في العراق «الصدر الأول» لتميزه عن محمد محمد صادق الصدر «الصدر الثاني» ووالد السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري والذي اغتيل العام 1998.

وجعفر الصدر كان معمماً طوال دراسته الدينية الماجستير في المادة ولكنه نزع الزي الديني لأنه كما قال في إحدى المقابلات التلفزيونية «يقيده خلال الدراسة في لندن في الجامعة الإسلامية».

وترشح الصدر بالرقم خمسة عن محافظة بغداد عن ائتلاف دولة القانون ويرتدي حالياً الزي المدني غير الإسلامي، إذ إنه في لقاءات عديدة كان يرغب بأن يتم تأسيس الدولة المدنية في العراق.

وبحسب المؤشرات الأولية للنتائج فإن أية كتلة لن تتمكن من تحقيق فوز ساحق يؤهلها لتشكيل الحكومة بمفردها مما يعني أنها بحاجة إلى الائتلاف مع كتلتين أخريين.

وكان نائب رئيس البعثة بالسفارة البريطانية في بغداد جون ويلكس توقع اختيار شخصية مستقلة غير معروفة بعد مفاوضات معقدة بسبب عدم استطاعة أية كتلة تحقيق انتصار كاسح بالانتخابات البرلمانية على حد قوله.

وقال في مدونة نشرتها السفارة البريطانية في بغداد الأسبوع الماضي: «إن علاوي والمالكي مرشحان يشار إلى أن كلاً منهما هو «رئيس الوزراء العراقي في المرحلة المقبلة». لكن المنافسة مفتوحة. فهناك مرشحون معروفون جداً لمنصب رئيس الوزراء، مثل عادل عبدالمهدي القيادي في الائتلاف الوطني العراقي. لكن لا يبدو حتى الآن بأن أياً من القوى السياسية ستحقق انتصاراً كاسحا».

وتابع ويلكس: «إن هذا يعني مفاوضات معقدة بعد الانتخابات بشأن تشكيل حكومة ائتلاف وطنية. والجزء الأساسي من هذه المفاوضات بالطبع هو من الذي سيفوز بمنصب رئيس الوزراء. وقد يكون ثمن التوصل إلى اتفاق هو تعيين شخصية مستقلة وغير معروفة نسبياً. وبالتالي فإن الجواب على سؤال «من الذي سيصبح رئيس الوزراء التالي» هو: لا أحد يعلم».

ويبدو أن هناك ضغوطاً ستمارس من قبل بعض الدول والمرجعيات الدينية للإسراع بتشكيل الحكومة لأن التأخير سيؤدي إلى وجود فراغ أو إشكاليات تؤثر سلباً على المواطن.

فيما يرى النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان: «أن هناك ضغوطاً قد تمارس من قبل دول إقليمية أو مرجعيات للإسراع بتشكيل الحكومة، وقد نرى تحالفاً بين الائتلاف الوطني ودولة القانون أو الائتلاف الوطني والعراقية، وهذا ما تسرب خلال الأيام الماضية».

جعفر محمدباقر الصدر

والتي وصلت إلى آخر مراحل بحث الخارج وهي الأخيرة في الحوزة الدينية ومن ثم توجه إلى الدراسة الأكاديمية وخاصة القانون وحصل على